ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

إلياس صليبا

تراجع الحرية الأكاديمية في المغرب العربي

MECAM Papers | Number 14 | March 6, 2025 | https://dx.doi.org/ 10.25673/118450 | ISSN: 2751-6490

بعد النزعة المتصاعدة التي شهدتها فيما قبل عام 2011، تدهورت الحرية الأكاديمية في المغرب العربي (الجزائر وليبيا ومالي والمغرب وتونس) على مدى العقد الماضي وما يزال التدهور في ازدياد. فلا عجب من تراجع نسبة هذه الحرية في المغرب العربي نظرا لتفاقم الحكم الاستبدادي في شمال إفريقيا خلال الفترة الاخيرة (V-Dem Report 2024). و تتدرج الانتهاكات الموثقة للحرية الأكاديمية من سن القوانين والتشريعات الجديدة التي تقوض استقلالية الجامعة إلى حد اعتقال الطلاب والباحثين.

- يتم استهداف الجامعات والباحثين والطلاب في جميع أنحاء المغرب العربي بشكل متزايد من خلال المراقبة والرقابة والاضطهاد والعنف السياسي منذ انتفاضات 2011.

- وفقا لليونسكو، لا يزال تمثيل النساء في مؤسسات التعليم العالي ضعيفا على المستوى الجهوي ولا تزال الهوة بين الجنسين في التعليم واسعة (Elmeshad 2013).

- لقد تم المس من استقلالية الجامعة وتقويضها بتدخل الدولة في جميع أنحاء المنطقة. ويستمر ذلك من خلال ضعف تمويل التعليم العالي، أو القوانين أو اللوائح الجديدة التي تقيد حرية التدريس والحكم الذاتي للجامعات، أو تعيين إداريي الجامعات بناء على ولائهم السياسي بدلا من كفاءاتهم.

التوصيات

من الضروري ألا تساهم الجامعات والممولون والحكومات المنخرطة في التعاون مع مؤسسات التعليم العالي أو الباحثين أو الطلاب في شمال إفريقيا - ولو عن غير قصد - في تدهور الحرية الأكاديمية. ولذلك، يجب ان تمتنع هذه الجهات عن إقامة شراكات مع المنظمات التي تربطها علاقات وثيقة بالحكومات القائمة، أو عليها على الأقل ممارسة التقصي اللازم. كما ينبغي على مؤسسات التعليم العالي ومنظمات التمويل والتبادل الدولي ان تستخدم نفوذها لحماية وتعزيز الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة في المنطقة وإنشاء برامج لدعم الطلاب والباحثين المهددين بالخطر. واذا تم استهداف المشاركين في مثل هذه البرامج بحملات تشهير أو من قبل مسؤولي إنفاذ القانون، فيجب على مؤسساتهم وزملائهم ومموليهم الدفاع عن شركائهم بحزم.

تراجع الحرية الأكاديمية في المغرب العربي

تدهور الحرية الأكاديمية

تشهد الحرية الأكاديمية في المغرب العربي (الجزائر وليبيا ومالي والمغرب وتونس) تدهورا منذ أكثر من عشر سنوات، كما تظهر بيانات مؤشر الحرية الأكاديمية (AFi) (انظر الشكل 1 أدناه) وصليبا (2018، 2020). فقد تزايد استهداف الجامعات والجامعيين والطلاب في جميع أنحاء المنطقة بالمراقبة والرقابة وتدخل الدولة والعنف السياسي منذ انتفاضات 2011 (Saliba 2018: 313).

الرسم البياني 1. بيانات AFi لمجموعة مختارة من دول المغرب العربي، 2003-2023

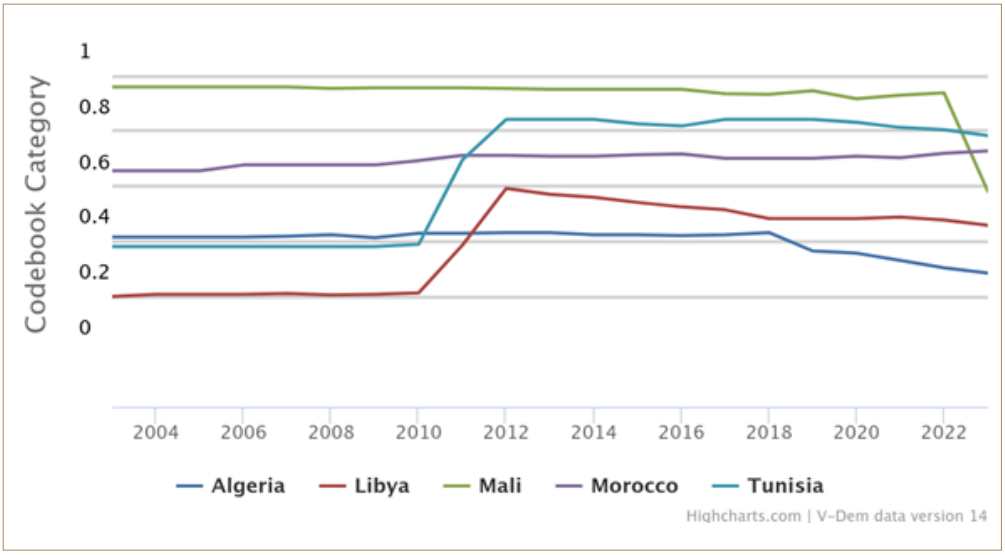

المصدر: مجموعة بيانات V-Dem الإصدار 14

بالنسبة لمنطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا بأكملها، وجد مؤشر الحرية الكاديمية AFi أن مستويات الحرية الأكاديمية في انخفاض مستمر منذ عام 2011 (Kinzelbach et al. 2024). ومن حيث التوزيع العالمي، تندرج جميع دول المغرب العربي في النصف الادنى من ترتيب AFi. و تمثل تونس الاستثناء، باعتبارها الدولة الوحيدة في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا التي تحتل النصف العلوي من هذا المؤشر العالمي.

الخانة 1: ما هي الحرية الأكاديمية؟
أفهم „الحرية الأكاديمية" على أنها غياب أي تدخل قانوني أو مادي أو هيكلي من قبل الاطراف الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية في الاستقلالية المؤسساتية للجامعة وفي الاستقلال والحرمة الشخصيين للباحث (Grimm and Saliba 2019: 47).

تصاعد قمع الطلاب والباحثين

لم تسلم مؤسسات التعليم العالي وطلابها وموظفوها من تأثير التطورات السياسية الشاملة في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا. منذ ثورات سنة 2011 التي هزت العديد من البلدان في شمال إفريقيا وغرب آسيا، كان تزايد عدد النزاعات العنيفة وحالات انهيار الدولة وعودة الاستبداد في آن واحد، إلى جانب استمرار الحكم القمعي المطلق بشكل علني، كلها تشكل عواملا قد حددت السياق السياسي الذي يعمل فيه الباحثون

و يتعلم فيه الطلاب في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا (Saliba 2018: 313). ومع ذلك، فقد برزت أنماط مختلفة لكيفية تأثر الجامعات في مختلف أنحاء المنطقة.
أدت التحركات والاحتجاجات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 - وأيضا في الجامعات - إلى حملة قمع ممنهجة ضد الطلاب والباحثين المعارضين. فتم استهداف الطلاب والجامعيين في جميع البلدان المغاربية بشكل متزايد بسبب انخراطهم السياسي في الاحتجاجات أو لإثارة آراء لا تتماشى مع سياسات حكوماتهم. كما استهدف الحكام المستبدون المعارضة في حرم الجامعات عن طريق الاضطهاد والاعتقالات والتسريح الانتقامي والطرد والإجراءات التأديبية، بالإضافة الى ممارسة المزيد من السيطرة السياسية على قطاع التعليم العالي بشكل عام من خلال إصدار قوانين جديدة والتدخل السياسي في التعيينات. فلنتفحص الوضع في كل بلد من بلدان المغرب العربي.

الجزائر

استهدفت السلطات في الجزائر الجامعيين والطلاب الناشطين سياسيا في أعقاب ما يسمى باحتجاجات الحراك لعام 2019، والتي أطاحت أخيرا بعبد العزيز بوتفليقة بعد 20 سنة كرئيس للجمهورية. وخاصة خلال احتجاجات يوم الثلاثاء التي نظمها الطلاب والاتحادات الطلابية في جميع أنحاء البلاد، حيث فرقت قوات الأمن المتجمعين بعنف وحاكمت المعتقلين. وظل بعض الطلاب الذين اعتقلوا إثر هذه الاحتجاجات في السجن بعد مرور سنوات من الحدث (Africanews 2021).

ليبيا

أثر تفكك الدولة في ليبيا سلبا على مؤسسات التعليم العالي في البلاد. اذ لم يكن هناك سوى 12 جامعة من حوالي 20 لا تزال قائمة في عام 2019 (Derbesh 2019: 4). ونتيجة لذلك، فقد الباحثون وظائفهم أو غادروا البلاد، كما تقلصت خيارات العديد من خريجي المدارس الثانوية لاستكمال دراستهم. وعانت الحرية الأكاديمية في الجزء الشرقي من البلاد بشكل خاص بسبب تفاقم السيطرة السياسية على حوكمة الجامعات وجداول اعمال البحث ومناهج التدريس. وعلى الرغم من مجانية الجامعات، إلا أن الحرب الأهلية قوضت حق وفرص الحصول على التعليم لعدة شباب ليبيين. وعلاوة على ذلك، أدى تدهور وضع حقوق الإنسان إلى توليد مناخ من الخوف بين الجامعيين من إمكانية استهدافهم من قبل جهات حكومية أو غير حكومية عنيفة بسبب انتقادهم لبعض هذه المجموعات

مالي

أدى الانقلاب العسكري الذي وقع في شهر أغسطس 2020 إلى تنصيب حكومة انتقالية بقيادة المجلس العسكري. تمت المصادقة على دستور جديد في عام 2023، لكن المجلس العسكري ظل مسيطرا بإحكام على الحكومة منذ ذلك الحين. وقد أسفر العنف السياسي المستمر حتى بعد الانقلاب العسكري ومحدودية الدولة عن مزيد من التدهور للحرية الأكاديمية بالبلاد في السنوات الأخيرة. فقلص انقلاب 2020 وتبعاته من مساحة انتقاد الجامعيين لسياسات وسلوك المجلس العسكري، حيث تعرض جامعيون مرموقون للاضطهاد والسجن بتهم ملفقة تتعلق ب „الإضرار بسمعة الدولة“ أو „التشهير“ أو „نشر أخبار كاذبة مخلة للأمن العام“ (Radar Africa 2024).

المغرب

في المغرب، استهدف مسؤولو الدولة والأجهزة الأمنية بشكل خاص الجامعيين الجريئين الذين تجاوزوا أحد الخطوط الحمراء للقصر، سواء كان ذلك بانتقاد النظام الملكي نفسه أو الفساد المتفشي في المملكة، أو بالتعبير عن تضامنهم مع محتجي منطقة الريف، أو

بالمطالبة بمنح استقلالية الصحراء الغربية. وقد سبق لشانا كوهين، وهي مختصة في علم الاجتماع تشتغل على المغرب، ان قالت منذ ما يقارب العقد أنه

> بدون حرية التفكير بشكل مختلف، لا يمكن للبحث أن يتطرق الى القضايا الحقيقية: الفقر والبطالة والصحة العامة. وقد يحاول أولئك الذين يرغبون في إنجاز مثل هذه البحوث أو استخدام تعليمهم لإيجاد حلول فعلية ان يغادروا البلاد. اما أولئك الذين يفضلون البقاء في المغرب فغالبا ما يهجرون الوسط الاكاديمي (Cohen 2015).

تونس

تراجعت الحرية الأكاديمية في تونس جراء المنعطف الاستبدادي الذي اتخذته إثر الانقلاب الدستوري لعام 2021 (Guellali 2021). وفي حين يشعر السياسيون والصحفيون المنتقدون ومنظمات المجتمع المدني المناهضة لاستيلاء قيس سعيد على السلطة بوطأة حملة القمع ضد المعارضة، فان الاعتقالات ذات الدوافع السياسية وحملات التشويه استهدفت أيضا الطلاب والباحثين الذين يجرؤون على انتقاد تراجع الرئيس عن بعض الإنجازات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي حققتها ثورة 2011 ودستور 2014.

كيفية تقييد الحرية الأكاديمية في المغرب العربي

استقلالية الجامعة

سواء على المستويين القانوني والمؤسسي، يعمل رؤساء الجامعات المعينون سياسيا وطبيعة هياكل التمويل العام الحالية على تقويض استقلالية الجامعات وحكمها الذاتي الديمقراطي (Roberts Lyer and Suba 2019). فتفضل الحكومات في دول المغرب العربي ممارسة نفوذها السياسي على حوكمة الجامعات والتعيينات في المناصب الإدارية الهامة.

المراقبة وسلامة الحرم الجامعي

خضعت مؤسسات التعليم العالي منذ انتفاضتي 2010/2011 ثم 2018/2019 في المنطقة لإجراءات أمنية، ولا سيما الجامعات نظرا لتقاليدها كمساحة للتواصل الاجتماعي والتنظيم السياسي. وقد عززت الدول تواجد الشرطة في الحرم الجامعي في جميع أنحاء المغرب العربي، مما جعل القمع ضد الطلاب والباحثين امرا شائعا (Kohstall 2015). ويتم في بعض البلدان تكليف مسؤولين من مصالح الأمن الداخلي بأدوار في إدارة الجامعات من أجل استقصاء المعلومات عن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس المنتقدين والإبلاغ عن أي سلوك مشبوه. كما يتم توظيف الطلاب والباحثين كمخبرين من قبل الأجهزة الأمنية، حيث يراقبون أنشطة زملائهم. ونتيجة للتحول إلى التدريس عن بعد اثناء جائحة كوفيد COVID-19، استخدمت أدوات المراقبة الرقمية منذ ذلك الحين لتقليص حرية التدريس وتبادل الأفكار.

الرقابة الذاتية

وفقا لاستطلاع مشترك عبر الإنترنت أجرته الفنار للإعلام وباحثين في خطر في 2020 (Faek 2021)، فان حوالي 75 في المائة من المحاضرين في جامعات منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا يمارسون الرقابة الذاتية في حياتهم المهنية. ومعظمهم يفعلون ذلك لتجنب التورط في مشاكل مع الدولة أو السلطات الدينية. ومع ذلك، ونظرا لانتشار

القيود القانونية والتنظيمية على نطاق واسع على ما يمكن أن يقوله او يفعله الأساتذة، فإن الدرجات الحقيقية للرقابة الذاتية الأكاديمية يمكن أن تكون أعلى من ذلك بكثير.

القمع والاضطهاد

وثق مشروع مراقبة الحرية الأكاديمية الذي أجراه باحثون في خطر خمس هجمات ضد الباحثين والطلاب والمؤسسات الأكاديمية في شمال إفريقيا في عام 2023. وتتدرج هذه الاعتداءات من السجن إلى فقدان المنصب. وفي خضم النزاعات العنيفة في ليبيا و مالي، أصبحت الجامعات مستهدفة من قبل جماعات متشددة، مما أدى إلى عمليات نهب واختفاء قسري للموظفين. ولا يقتصر الأمر على تقييد الحرية الأكاديمية في المنطقة من خلال سيطرة السياسية الداخلية على حوكمة الجامعات وبرامج الدراسة، بل يصل الى حد اضطهاد الطلاب والباحثين المنتقدين. كما أصبح القمع العابر للحدود من قبل الأنظمة العربية التي تستهدف العاملين في الخارج أيضا ممارسة شائعة و متزايدة (Sparks 2024).

وعلى خلفية التصريحات العنصرية التي اقر بها الرئيس التونسي في عام 2023، تعرض طالبو اللجوء وطلاب برنامج التبادل الطلابي الأفارقة السود في البلاد للاعتقال التعسفي والاعتداءات الجسدية والشتائم (عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ايضا). بعد انتقاده العلني لتصريحات سعيد، اعتقل كريستيان كوونغانغ، وهو طالب كاميروني في عاصمة تونس كان يترأس جمعية الطلاب والمتدربين الأفارقة في تونس، „دون توجيه تهم رسمية أو محاكمة“ في مارس 2024 (Voice of Africa 2024). وقبل ذلك بسنوات، في عام 2016، تم اعتقال واستجواب الأستاذة التونسية آمال قرامي، التي دعيت للمشاركة في مؤتمر دولي في مصر، من قبل أجهزة الأمن المصرية في مطار القاهرة الدولي (MESA CAF 2016). في المغرب، سجن الأستاذ الجامعي المعطي منجب سنة 2015 ومرة أخرى بين 2020 و 2021. ومنذ ذلك الوقت، حرم منجب من الحق في السفر وأوقف عن مهامه كأستاذ تاريخ في جامعة محمد الخامس.

علاوة على ذلك، وثقت منظمة باحثون في خطر (Scholars at Risk 2023) حالتين على الأقل من حالات السجن التعسفي بحق جامعيين في جامعة طرابلس العام الماضي. في 16 نوفمبر 2023، اعتقل جهاز الأمن الداخلي الليبي الاستاذ عبد الفتاح السايح، رئيس النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعية. ووقع اعتقال السايح على خلفية احتجاج لأعضاء هيئة التدريس الجامعية بقيادة النقابة التي يرأسها. وبعد 12 يوما فقط، قام أفراد مجموعة مسلحة تدعي انتماءها لجهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة الوحدة الوطنية الليبية باعتقال باحث آخر وهو الدكتور عبد القادر اللموشي. كان للاعتقال التعسفي لاثنين من أبرز الباحثين تأثير مرعب على بقية الباحثين في ليبيا سواء كانوا يدافعون عن تحسين ظروف العمل (او يخططون لذلك).

الصراع وتفكك الدولة

في ظل الأحداث الجارية في ليبيا ومالي، انحدرت دولتان عضوتان في المغرب العربي فعليا إلى صراع عنيف خلال العقد الماضي وتفككت فيهما الدولة. ونتيجة لهذا العنف السياسي وفشل الدولة ، لا تكاد جامعاتهما قادرة على مواصلة عملها (OHCHR 2023). حتى في حالة استمرار أنشطة التدريس والبحث، فإن الباحثين والطلاب الذين يعتبرون منتقدين للجماعات المسيطرة على المناطق التي تقع فيها مؤسسات التعليم العالي هذه يتعرضون للترهيب والعنف والاختفاء القسري والسجن وحتى التعذيب والقتل. وغلبا ما تفلت الأجهزة الأمنية أو الميليشيات التي ترتكب هذا القمع من العقاب. علاوة على ذلك، أدت الصراعات في ليبيا ومالي إلى تشريد المئات بل الآلاف من الطلاب والباحثين.

كيف يمكن للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي أن يعزز الحرية الأكاديمية

إن التعاون البحثي الدولي والتبادل العلمي عبر الحدود ليسا أساسيين لإنتاج المعرفة فحسب, بل يمكنهما أيضا المساعدة في تعزيز الحرية الأكاديمية. وبالتالي, يجب أن تكون القيود المفروضة على اشكال التعاون والتبادل ضئيلة للغاية. ومع ذلك، من المهم الاعتراف عند العمل مع مؤسسات التعليم العالي الواقعة في سياقات استبدادية، بأن اتفاقيات التعاون قد تنطوي أيضا على مخاطر بشأن الحرية الأكاديمية. يجب أن تكون الحكومات ومديرو الجامعات والباحثون المتعاونون مع نظرائهم في شمال إفريقيا على دراية بالقضايا المحتملة في هذا السياق.

أولا، يجب ان تعترف مؤسسات التعليم العالي التي تربطها شراكات مع جامعات في المغرب العربي بأن الأنظمة الاستبدادية في هذه الدول قد استخدمت الشراكات الدولية للضغط على البحث العلمي الحر واساليب التدريس، وبالتالي يؤدي ذلك الى تقييد الحرية الأكاديمية داخل البلاد وخارجها. كما يستخدم الحكام المستبدون أشكال التبادل الدولي للتعليم العالي لتبييض حكمهم عبر مكاسب السمعة المتأتية من العمل مع الجامعات في الخارج. اعتبر حوالي 72 في المائة من المستجيبين في استطلاع للراي أجرى مؤخرا في جامعات منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا (Marinoni and Cardona 2024: 48) أن „التدويل" له أهمية كبيرة لهذه المؤسسات. هذا التفضيل يجعل اتخاذ إجراءات لحماية الحرية الأكاديمية امرا ممكنا حتى في التطبيق في إطار اتفاقيات التعاون المعنية. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري أن تحدد قيادات الجامعات والباحثون المنخرطون في مثل هذه المساعي المشتركة معايير واضحة بشان ما قد يؤدي إلى وقف أو - كملاذ أخير - انسحابهم من اتفاقيات التعاون العلمي أو التدريسي (Baykal and Benner 2020: 101).

ثانيا، إذا تم استهداف الطلاب أو الباحثين المشاركين في التبادل الدولي من قبل حملات التشهير أو مسؤولي إنفاذ القانون، فيجب على المؤسسات ان تدافع عن شركائها بحزم.

ثالثا، يجب على الجامعات والحكومات عدم ابرام شراكات مع المنظمات التي لها علاقات وثيقة مع الأنظمة القائمة. ولتحقيق ذلك، يجب على الأفراد والمؤسسات أن يتحلوا بالشفافية بشأن مصادر تمويلهم، وأن يعبروا عن التزام لا لبس فيه بالحرية الأكاديمية، وألا يقيدوا دون مبرر البحث العلمي في اتفاقيات التمويل والتعاون والتبادل.

رابعا وأخيرا، مع انتشار عدم الاستقرار والعنف السياسي في جميع أنحاء المغرب العربي، ينبغي تخصيص المزيد من التمويل للبرامج التي تدعم الطلاب والباحثين المعرضين للخطر لإيواء الباحثين المشردين بشكل أفضل وتزويدهم بأكثر فرص لاستكمال عملهم الأكاديمي في الخارج (Saliba 2022: 59).

المراجع

Africanews (2021), *Hirak: Algerians Protest Against Arrest of Students*, 29 March, https://www.africanews.com/2021/03/29/hirak-algerians-protest-against-arrest-of-students/ (15.07.2024).

Baykal, Asena, and Thorsten Benner (2020), *Risky Business: Rethinking Research Cooperation and Exchange with Non-Democracies*, Global Public Policy Institute, GPPi Study, October.

Cohen, Shana (2015), Morocco's War on Free Speech is Costing Its Universities Dearly, in: *The Conversation*, 9 December, https://theconversation.com/moroccos-war-on-free-speech-is-costing-its-universities-dearly-50547 (15.07.2024).

Derbesh, Mabruk (2019), The Impact of Political Change on the State of Academia Including Academic Freedom in the Arab World: Libya as a Case Study, in: *Global Society*, 34, 2, 245–259.

Elmeshad, Mohamed (2013), Analyzing the Arab "Gender Gap", in: *Al-Fanar Media*, 6 November, https://www.al-fanarmedia.org/2013/11/analyzing-the-arab-gender-gap/ (15.07.2024).

Faek, Rasha (2021), Self-Censorship in Arab Higher Education: An Untold Problem, in: *Al-Fanar Media*, 18 April, https://www.al-fanarmedia.org/2021/04/self-censorship-in-arab-higher-education-an-untold-problem/ (15.07.2024).

Grimm, Jannis, and Ilyas Saliba (2019), Free Research in Fearful Times: Conceptualizing an Index to Monitor Academic Freedom, in: *Interdisciplinary Political Studies*, 1, 42–75.

Guellali, Amna (2021), *Tunisia: Carving Up the Constitution Represents a Threat to Human Rights*, Amnesty International, 5 October, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/10/carving-up-the-constitution-represents-a-threat-to-human-rights/ (15.07.2024).

Kinzelbach, Katrin, Staffan I. Lindberg, and Lars Lott (2024), *Academic Freedom Index 2024 Update*, FAU Erlangen-Nürnberg and V-Dem Institute.

Kohstall, Florian (2015), From Reform to Resistance: Universities and Student Mobilisation in Egypt and Morocco before and after the Arab Uprisings, in: *British Journal of Middle Eastern Studies*, 42, 1, 59–73.

Lyer, Kirsten Roberts, Ilyas Saliba, and Janika Spannagel (2022), *University Autonomy Decline: Causes, Responses, and Implications for Academic Freedom*, London: Routledge.

Marinoni, Giorgio, and Siro Bartolome Pina Cardona (2024), *Internationalization of Higher Education: Current Trends and Future Scenarios*, 6th IAU Global Survey Report, International Association of Universities, 1–22.

Middle East Studies Association Committee on Academic Freedom (MESA CAF) (2016), *Amel Grami Denied Entry to Egypt to Attend Conference*, 19 January, https://mesana.org/advocacy/committee-on-academic-freedom/2016/01/19/amel-grami-denied-entry-to-egypt-to-attend-conference (15.07.2024).

OHCHR (United Nations Human Rights Council) (2023), *Libya: Urgent Action Needed to Remedy Deteriorating Human Rights Situation*, UN Fact-Finding Mission Warns in Final Report, 27 March, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/03/libya-urgent-action-needed-remedy-deteriorating-human-rights-situation-un (15.07.2024).

Radar Africa (2024), *Mali Professor Jailed for Criticizing Military Regime in Book*, 20 May, https://radarafrica.com/africa/mali-professor-jailed-for-criticizing-military-regime-in-book/ (15.07.2024).

Roberts Lyer, Kirsten, and Aron Suba (2019), *Closing Academic Space. Repressive State Practices in Legislative, Regulatory and Other Restrictions on Higher Education Institutions*, International Center for Not-for-Profit Law, March, https://www.icnl.org/wp-content/uploads/Uni-restrictions-rpt-final-March-2019.pdf (15.07.2024).

Saliba, Ilyas (2018), Academic Freedom in the MENA Region: Universities under Siege, in: IEMed European Institute of the Mediterranean (ed.), *Mediterranean Yearbook 2018*, 313–316.

Scholars at Risk Network (2023), *Libya's Internal Security Agency (ISA) Detained Professor Abdel Fattah Al-Sayeh, the Head of the General Syndicate of University Teaching Staff Members (GSUTSM)*, https://www.scholarsatrisk.org/report/2023-11-16-university-of-tripoli/ (15.07.2024).

Sparks, Lily (2024), *"We Will Find You" – A Global Look at How Governments Repress Nationals Abroad*, Human Rights Watch, 22 February, https://www.hrw.org/report/2024/02/22/we-will-find-you/global-look-how-governments-repress-nationals-abroad (15.07.2024).

V-Dem Report (2024) [Nord, Marina, Martin Lundstedt, David Altman, Fabio Angiolillo, Cecilia Borella, Tiago Fernandes, Lisa Gastaldi, Ana Good God, Natalia Natsika, and Staffan I. Lindberg], *Democracy Report 2024: Democracy Winning and Losing at the Ballot*, University of Gothenburg: V-Dem Institute.

Voice of Africa (2024), *Tunisia Arrests Former Head of Foreign Student Group*, 26 March, https://www.voaafrica.com/a/tunisia-arrests-former-head-of-foreign-student-group/7543162.html (15.07.2024).

نبذة عن المؤلف

إلياس صليبا هو مدرس محاضر منتسب في مركز الحقوق الأساسية في Hertie School of Governance, و زميل مشارك في مركز البحوث بالشراكة مع الشرق Center for Research in Partnership with the Orient وزميل غير مقيم في المعهد العالمي للسياسات العامة Global Public Policy Institute. تركز أبحاثه على الحرية الأكاديمية وأساليب العمل الميداني والسلامة والأخلاقيات، بالإضافة إلى البعد الدولي للاستبداد وتقلص الفضاء المدني. حصل إلياس على الاجازة في العلوم السياسية من جامعة هامبورغ والماجستير في الدراسات الدولية والمقارنة من ETH المعهد التقني الفيدرالي السويسري في زيورخ وجامعة زيورخ. في ديسمبر 2024، حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هومبولت برلين

البريد الإلكتروني: info@ilyas-saliba.com
Bluesky: @ilyassaliba.bsky.social
Twitter حساب تويتر: @ilyas_saliba
الموقع الشخصي: www.ilyas-saliba.com

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme “Imagining Futures – Dealing with Disparity,” MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. Maria Josua

Editorial Department: Petra Brandt

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)
GIGA | Neuer Jungfernstieg 21
20354 Hamburg | Germany
https://mecam.tn
mecam-office@uni-marburg.de